

الازمات السياسية وأثرها على الامن الاجتماعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

**الاستاذ المساعد
أحلام احمد عيسى فياض العامري
الجامعة المستنصرية - كلية التربية**



الازمات السياسية وأثرها على الامن الاجتماعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

Political Crises and Their Impact on Social Security in Iraq after 2003

الاستاذ المساعد

أحلام احمد عيسى فياض العامري

الجامعة المستنصرية - كلية التربية

Ahlam Ahmed Issa Fayyad. assistant prof
Al-Mustansiriya University / College of Education
[ahmeash@uomustansiriyah.edu.iq](mailto:ahlemeash@uomustansiriyah.edu.iq)

الملخص :

واقتصادية جديدة قائمة على عملية سياسية ذات أسس وقواعد تهدف إلى بناء دولة ديمقراطية، غير أن هذه التجربة التتموية واجهت الكثير من المعوقات والتحديات الأساسية بسبب التركة المتراكمة من عقود الاستبداد والقمع والاستبداد الماضي، فضلا عن عدم وجود بنية مستقرة وذات تركيبة متوازنة تمتلك فلسفة سياسية تبعد التصارع بين أطراف تلك البنية .

الكلمات المفتاحية : الامن ، الأمن الاجتماعي ، الازمات السياسية ، محددات الامن .

الامن من المتطلبات المهمة للحياة والامن الاجتماعي من المهام الأساسية لأي مجتمع في العراق كانت الازمات السياسية لها الدور الاكبر بالتأثير على حياة الفرد والمجتمع وظهرت العديد من الازمات ومنها أزمة الهوية وأزمة المشاركة وأزمة الاندماج، التغلغل أثرت على الامن الاجتماعي ، لقد شهد العراق بعد عام ٢٠٠٣م تغيرات مهمة وتاريخية قادت إلى خلق تحولات مهمة رافقتها تطورات حادة وخلقت أوضاع شديدة التعقيد ولاسيما ما يتعلق بعملية التحول السياسي، الذي يهدف إلى بناء الدولة العراقية على أسس سياسية واجتماعية

Summary

Security is one of the important requirements of life and social security is one of the basic tasks of any society in Iraq. Political crises had the greatest role in influencing the life of the individual and society. Many crises emerged, including the identity crisis, the participation crisis, and the integration crisis. Infiltration affected social security. Iraq witnessed

important and historical changes after 2003 AD that led to the creation of important transformations accompanied by sharp developments and created very complex situations, especially with regard to the political transformation process, which aims to build the Iraqi state on new political, social and economic foundations based on a political process with foundations and rules aimed at building a

الازمات السياسية وأثرها على الأمن الاجتماعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

democratic state. However, this development experience faced many obstacles and basic challenges due to the accumulated legacy of decades of tyranny, oppression and past tyranny, in addition to the lack of a stable structure with a balanced composition that possesses a

political philosophy that removes conflict between the parties of that structure

Keywords: Security, social security, political crises, security determinants

المقدمة

الأمن الاجتماعي ضرورة أساسية للإنسان، فضلا عن انه قد أصبح ضرورة من ضرورات بناء المجتمع ومركز اساسي من مرتكزات تشييد الحضارة، فلا استقرار بدون امن ولا حضارة ولا تنمية وازدهار بدون امن، لأن الأمن يوفر الفرصة والمجال الملائم للأبداع والثقافة والحريات والسعادة والسلام، وظهور طاقات الإنسان وابداعه على المستوى الفكري والبدني، فلو لا الأمن لما كان ثمة وجود حضاري وثقافي ومدني واستقرار وطمأنينة، فالاستقرار والطمأنينة . ناتج ومضمون من نتائج ومضامين الأمن وخاصة الامن الاجتماعي ، يبعث بالإنسان القدرة على الانتاج بشتى الميادين ، والازمات السياسية تعمل على القلق والخوف والتشرد بالتالي مشكلات اجتماعية تعصف بالمجتمع .حيث عصفت بالمجتمع العراقي بعد العام ٢٠٠٣ مجموعة من الازمات والتي نتج عنها تهديد لأمن المجتمع وبالتالي انتشرت ظواهر خطيرة لم تكن موجودة قبل العام ٢٠٠٣ وابروها كان انتشار البطالة والمخدرات وغيرها من

الظواهر الدخيلة على المجتمع العراقي .تحتاج من الجميع وخاصة الاكاديميين وقفة جادة لمعالجتها او على الاقل الحد من انتشارها حفاظا على امن المجتمع ومستقبل الجيل الواعد.

اولا :مشكلة البحث :

تتلخص المشكلة الرئيسية في هل ان الامن الاجتماعي في العراق بعد العام ٢٠٠٣ تعرض الى ازمات وتهديد داخلي ؟

وتتفرع منها مشكلات ثانوية عدة تتضمنها المشكلة الرئيسة هي :

١ - هل اثرت الازمات السياسية على الامن الاجتماعي في العراق؟

٢- ماهي اهم محددات الامن الاجتماعي في العراق ؟

ثانياً: فرضية البحث :

يستند البحث العلمي الرصين عند طرحه مشكلة الدراسة على فرضية عامة كإجابة أولية للمشكلة تشير الى التعاميم التي لم تثبت صحتها والتي يجتهد الباحث في المحاولة للتحقق من صحتها او خطئها و الفرضية تمثل رأي الباحث المبدئي

الازمات السياسية وأثرها على الامن الاجتماعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

ثالثاً: الحدود المكانية والزمانية للبحث :

والحدود المكانية للبحث تشمل العراق يحده من الشمال تركيا ومن الشرق الجمهورية الاسلامية الايرانية ومن الغرب سوريا والاردن ومن الجنوب الكويت والجنوب الغربي السعودية والواقع بين خطي طول ٣٨-٤٨ درجة شرقاً وبين دائرتي عرض ٢٩-٣٧ درجة شمالاً" خارطة (١) والحدود الزمانية تتضمن ما بعد ٢٠٠٣ وما حدث بعدها من ازمات سياسية اثرت على الوضع الاجتماعي العراقي.

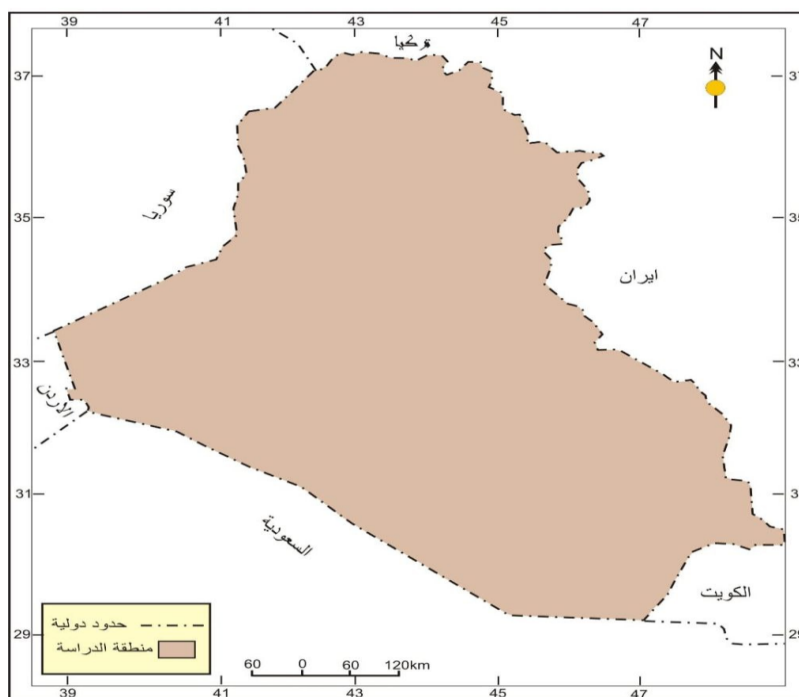
في حل المشكلة لذا يمكن صياغة فرضية البحث على النحو الاتي:

تعرض الامن الاجتماعي في العراق بعد العام ٢٠٠٣ الى العديد من الازمات السياسية التي اثرت على النسيج الاجتماعي مما نتج عنها ظواهر سلبية في المجتمع كالمخدرات والبطالة.

ويتضح ذلك من الفرضيات الآتية:

- ١- للواقع السياسي في العراق بعد ٢٠٠٣ تأثير على انتشار الازمات ،ازمة الهوية ، الشرعية المشاركة والتغلغل والاندماج
- ٢- الواقع الامني في العراق بعد ٢٠٠٣ هدد الامن الاجتماعي بالتالي نتج الكثير من الظواهر السلبية كالمخدرات والبطالة

خريطة (١) : موقع العراق من دول الجوار



المصدر: جمهورية العراق ، وزارة الموارد المائية ، الهيئة العامة للمساحة ، خريطة العراق الادارية لسنة 2020 .

الازمات السياسية وأثرها على الامن الاجتماعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

رابعاً: هدف البحث:

تهدف الدراسة الى : التعرف بمفهوم الامن الاجتماعي ، التعرف على الازمات السياسية التي تعصف بالعراق بعد ٢٠٠٣ ، التعرف على محددات الامن الاجتماعي.

خامساً: اهمية البحث :

تكمن اهمية الدراسة في التعرف على اهم المحددات التي تؤثر على الامن الاجتماعي في العراق واهمها المحددات السياسية والصراع السياسي وعدم الاستقرار السياسي وتأثيره على الامن الاجتماعي .

سادساً: منهجية البحث

اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي التحليلي والمنهج التاريخي بتتبع الاحداث المهمة من خلال طرح مفاهيم الامن الاجتماعي والوقوف على اهم الازمات التي تعرض لها العراق بعد العام ٢٠٠٣ .

سابعاً: هيكلية البحث :

نضرا لأهمية الموضوع جاء البحث بثلاث محاور اساسية

المحور الاول : مفهوم الامن والامن

الاجتماعي

الامن هو احد الحاجات الاساسية للإنسان والتي لا يستطيع العيش بدونها ، فهي لا تقل اهمية عن الطعام والشراب بل تتفوق عليهما في كثير من الاحيان لان الانسان لا يتلذذ بلقمة العيش دون ان تتوفر له اجواء الامان والطمأنينة ، وقد

وجد الانسان نفسه منذ اليوم الأول لحياته بانه بحاجة الى الامن والامان وذلك لان حياته كانت وما تزال حافلة بالتحديات المختلفة التي تهدد كيانه ووجوده ، والامن مفهوم غامض ومعقد ، اعتباراً لمحتواه المعرفي المثقل بالقيم والدلالات والاحاسيس ، فهو " ليس من المفاهيم المتفق عليها بصورة عامة ومن الصعب اعطاء تعريف محدد لما تعنيه كلمة الأمن ، والأمن في اللغة هو لمقبض الخوف وكلمة الامن لغة مصدر الفعل الثلاثي أمن وامانا وامنة : اي اطمئنان النفس وسكون القلب وزوال الخوف وان مفهوم الامن في ابسط معانيه يعني «الطمأنينة من الخوف .، كما جاء في قوله تعالى ((الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِّنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِّنْ خَوْفٍ)) " . اما اصطلاحاً يعرف الامن بانه « التخلص من الخوف والقلق والعمل على توفير الطمأنينة والسلام " ، وهو مجموعة من الاسس والمرتكزات التي تحفظ للدولة تماسكها واستقرارها، ويكفل لها القدرة على تحقيق قدر من الثبات والاستقرار في مواجهة المشكلات، ليس فقط في مجال الامن والسلامة، ولكن في مختلف مناحي الحياة ان تطور مفهوم الأمن وتحوله من اطاره الفردي إلى الاطار الجماعي انما جاء نتيجة مباشرة لتطور النظم الاجتماعية ليكون أكثر شمولية في معالجة مفهوم الحماية وليصبح بذلك شاملاً لجميع نشاطات المجتمع ومؤسساته بهدف استقرار تعاملات الأفراد فيه ، ليمثل في النهاية

الازمات السياسية وأثرها على الامن الاجتماعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

علاقة جدلية بين السلطة والمواطن) ، وعليه فان مفهوم الأمن بمعناه العملي « هو جميع الإجراءات التي تتخذها السلطة للمحافظة على كيان المجتمع والأمن والنظام فيه بمختلف أشكاله وصوره ، وقد شكل ذلك التزام على عاتق السلطة الحاكمة ومحور سياستها ^(١)

ان لفظة الأمن في كتب اللغة تعني الراحة النفسية وعدم الخوف وهذا ما نلاحظه من وصية الامام على عليه السلام " الى أبي ذر الغفاري قائلاً: " لا يُؤنسك إلا الحَقُّ ولا يُوحش نكالاَ الباطل فلو قَبْلَ تَذْنِي اِهْمَلْ أَحْبُوكَ وَلَوْ فَرَضْتُمْنَهَا لَأَمْنُوكَ أَيْان" من اراد ان يسير على طريق الحق يكون طريق اضح ويأنسه وان من يسير على طريق الباطل يكون طريقه موحش ^(٢)

مفاهيم الامن الاجتماعي إن مفهوم الأمن يتطابق مع مفهوم الرفاهية وغياب الحاجة المادية، وقد استخدمه علماء الاجتماع بمعنى الرفاهية، ومن ثم فإن الأمن الاجتماعي مفهوم يشير إلى الحماية ضد المخاطر والطوارئ الاجتماعية والتحرر من القلق المتعلق بتلك المخاطر أو الخطوات التي تتخذ الحماية السكان من تلك المخاطر ^(٣) ، حاليا المعيار الأمني من أهم مؤشرات قياس الاستقرار وعدم الاستقرار ، فالمجتمعات غير المستقرة سياسيا هي التي تشهد اضطرابات وتحولات أمنية ، لان ذلك الاضطراب الأمني هو نتيجة حتمية لعدم الاستقرار ، في حين أن الاستقرار الاقتصادي

يعتمد على الوضع السياسي والأمني في المجتمع ، لأنه يعتمد بشكل أساس على قلة الأخطار الناجمة عن حالة عدم الاستقرار السياسي ، ذلك إن الاستثمارات تتدفق على المجتمع بشكل ثابت وغير متراخ وإن قلت تلك الإخطار. وعليه فإن الإخطار الأمنية هي الأكثر تأثيرا على الوضع الاقتصادي في المجتمع لأنها لا تشجع على الاستثمار والإبداع والنمو وفتح آفاق جديدة نحو اقتصاد مزدهر في المجتمع ^(٤)

الأمن حاجة انسانية فطرية ، فالإنسان السوي يبحث عن الامن في كل تصرفاته سواء كان لتلك التصرفات اثار تعود على الروح وعلى الجسد فهو يتعبد ، ويتغذى ، ويطلب العلم ، ويعمل ، ويستثمر امواله، ويتخذ الاصدقاء ، ويكون اسرة ، ويمارس هواياته ليشعر بالأمان ، ويدافع عن حقوقه المادية والمعنوية ، ويشارك في المظاهرات ، والاعمال السياسية ، والمطالبات الاجتماعية ، وقد يقاوم ايضاً طلباً للأمن وبحثاً عنه ، فالأمن في بعده الانساني هو اختصاراً التحرر من الشعور بانعدام الأمن كبديل لاحتمالية التهديد الأمني ولا يمكن تحقيق هذا البعد الا في ظل سياسات تنموية رشيدة وشاملة ومستديمة ، لذا كان الأمن الانساني غاية كل الاديان والمعتقدات والفلسفات (رحيم، الامن المجتمعي في العراق بعد العام ٢٠٠٣، ٢٠٢٢، صفحة ٤)

الازمات السياسية وأثرها على الأمن الاجتماعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

إن عملية التنشئة السياسية الاجتماعية، هي : النشاط السياسي الذي يهتم بالمواطن الناضج والواعي، وأن معناه الواسع هي تعلم القيم السياسية بواسطة أدوات التنشئة بواسطة اكتساب الثقافة سياسية معينة وأنها عملية مستمرة يتعرض لها الفرد طيلة حياته وبدرجات متفاوتة ، فإنها تؤثر بشكل كبير على عملية التحول الديمقراطي لما لها من أهمية في تنمية وتطوير المجتمع واستقراره من خلال خلق مجتمع متماسك واع لحقوقه وواجباته وقادر على أداء دوره في المجتمع، وأيضاً تعمل على رفع الوعي السياسي لأفراد المجتمع ليتسنى له معرفة حقوقه السياسية والقيام بواجباته السياسية ، تبرز عملية التنشئة الاجتماعية السياسية في دورها الكبير في عملية المشاركة السياسية من خلال ما تقدمه من توعية للأفراد لتحديد سلوكهم السياسي الذي يتحدد من خلالها ، إذ إن طبيعة القيم التي يحملها الأفراد نتيجة للتنشئة السياسية الاجتماعية تنعكس في وعيهم السياسي، ونوعية ثقافتهم السياسية التي يحملونها، وكيفية استجابتهم للموضوعات السياسية التي تطرحها، ومن خلال ذلك يتضح دورهم ومشاركتهم في الحياة السياسية.^(٥)

والسلم هو الخير الذي يشمل التعامل بين طرفين أو أكثر ويتضمن مطالبة الفرد الحق في الحياة بحرية وان يعترف بحق الآخرين في العيش بحرية تامة مهما كان الاختلاف معه في الدين

او اللغة او المذهب او العرق ويتضمن ايضا علاقة الفرد بالبيئة الاجتماعية والدولية، وهناك مستويات للسلم لا تقتصر على مستوى واحد^(٦) ويعرف السلم المجتمعي بأنه مجموعة من الاجراءات التي يترتب عليها عملية الانتقال من حالة الصراع الى حالة التعاون بين اعضاء المجموعات الاثنية التي تكون في حالة صراع أو اختلاف مما يشير الى الترتيبات التي تقتضيها مرحلة ما بعد النزاعات والصراعات وذلك من خلال إحداث تغيير في بعض عناصر البيئة التي شهدت ذلك النزاع من خلال تعزيز عناصر الثقة بين الاطراف المتنازعة والى جانب ذلك يمكن تقييم طبيعة علاقاته المجتمعية وقبوله بواقع حالة التعايش السلمي ومد جسور التواصل الاجتماعي بين مختلف افراده وشرائحه المختلفة وقواه الدينية والعرقية والسياسية والطبقية، فالسلم الاجتماعي هو توافر الاستقرار والأمن والعدل الكافل لحقوق الأفراد في المجتمع والسلم المجتمعي هو عملية اجتماعية تعكس حالة الاستقرار والانسجام والتعايش المشترك بين ابناء المجتمع الواحد. الأمن المجتمعي هو خلق توازن فعلي بين الخصوصية الدينية الثقافية اللغوية العرقية وضرورة بناء منطوق الاندماج القومي للمواطنين في بناء مجتمع تعددي عادل ولأمن المجتمعي جوانب عديدة كما ذكرت سابقا منها الاقتصادية والسياسية والعسكرية لمنظومة المجتمع بأسره وعلى المستويات الحياتية جميعها

الازمات السياسية وأثرها على الأمن الاجتماعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

لهذا المجتمع، ولهذا يعد الأمن المجتمعي ظاهرة متعددة المجالات ولا تقف على مجال معين، كما يقوم الأمن الاجتماعي على مجموعة من الأسس التي تتحقق بتوافرها التماسك بين أفراد المجتمع بشعورهم بالانتماء إلى وطن واحد و مجتمع واحد والتوافق على مبادئ سلوكية وأخلاقية تعبر عن حضارتهم وتحقق التعاطف بين افراد المجتمع الذي يمثل انحسار الأناية الفردية لصالح الطبيعة الاجتماعية للأفراد والناجئة عن ادراك ضرورة التكافل الاجتماعي (٧)

والسلم الاجتماعي عبارة عن جملة من المبادئ والقيم والسلوكيات والأفكار التي تهدف إلى تحقيق مبدأ حسن التعايش مع الآخر، نبذ العنف وتفضيل اللجوء إلى وسائل سلمية وقانونية حل النزاع الإحساس القوي بالانتماء إلى المجتمع، وعصبية بشكل يصبح فيه من العسير القيام بسلوكيات تؤدي بشكل مباشر إلى هدم النسيج الاجتماعي أو إحداث تشوهات عميقة وجوهرية فيه (٨)

ومن ثم فإن أي مجتمع لا يتمكن من صيانة امنه الثقافي واستمرارية فعله الاجتماعي الا بالاعتزاز بالذات الموصول بالانفتاح عن منجزات العصر ، كل هذه الأمور تحفز البحث عن الذات الثقافية وابرار مضامينها وتطلعاتها وتربية المواطن على ضوئها وهداها ، ومن هذه الطريق يمكننا الحصول على الحد الأدنى من

الأمن الثقافي المطلوب في عصر ثورة المعلومات والاتصالات. وتحمل الثقافة السياسية ركناً أساسياً من اركان الثقافة العامة للفرد والمجتمع، والتي بدورها تؤثر على الأمن الوطني، فادراك ومشاعر ومعرفة قيم الفرد ازاء النظام السياسي هي الترجمة لوجه القناعة والرضا ازاء هذا النظام السياسي أو ذاك، فمواقف الفرد ازاء النظام السياسي تحمل معنى للأمن بما يكفل استقرار وكرامته وحريته، أي أن الفرد إذا كان لا يشعر ويدرك ويؤمن ويقتنع بشرعية النظام السياسي أولاً، وقدرته على اداء وانجاز الخدمات العامة، فتشكل فجوة ما بينه اي بين الفرد والنظام السياسي، ويتجسد ذلك غالباً في النظم السياسية الدكتاتورية والشمولية، بالعكس من ذلك في الانظمة السياسية الديمقراطية التي تشجع وترعى تشكل ثقافة سياسية مساهمة أو مشاركة ، على خلاف الانظمة السياسية الدكتاتورية والشمولية التي تهيمن على مجتمعاتها الثقافة التقليدية أو الخضوعية وهي ترعاها وتشجعها على الاستمرار بذلك خوفا من النقد والابداع والوعي المتولد لدى الفرد . فتتبنى هذه الانظمة سياسات التجهيل وخنق الحريات، وموت الكلمة (٩)

المحور الثاني: الازمات السياسية التي تعرض

لها العراق بعد العام ٢٠٠٣

لقد مر العراق بعد ٢٠٠٣ بمنعطف خطير جدا أثر على استتباب الامن وعدم الاستقرار

الازمات السياسية وأثرها على الأمن الاجتماعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

السياسي مما نتج عنها جملة من الازمات التي أثرت على الواقع الاجتماعي في العراق ، والعوامل التي تسببت في ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق كثيرة منها أشكالية الوحدة الوطنية (التنوع الديني والاثني) ، ضعف البناء الاجتماعي - السياسي وغياب النصح المؤسساتي، إشكالية تكوين المؤسسات الأمنية، الازمات الاقتصادية وتعثر التنمية ، الوجود الاجنبي وأشكالية القبول والرفض، التدخل الخارجي الاقليمي والدولي .كان لهذه العوامل مجتمعة الدور الحاسم في تقشي ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق (١٠)

وهناك ازمات عديدة اثرت على النسيج الاجتماعي العراقي ومن اهم هذه الازمات :

أ : أزمة الهوية

أزمة الهوية من أهم الأزمات التي يعاني منها العراق بسبب تعدد الأديان والاعراق والقوميات إذ إنّ لهذه الأزمة أبعاداً تاريخية وثقافية، فإنها تحدث نتيجة لتراكم المشاكل وتعدد الولاءات والدولة التي تعاني من أزمة الهوية تصبح مشلولة في أداء واجبها وإنجاز مهامها وأن مفهوم الهوية يعد من المفاهيم الحديثة التي ترتبط بالوجود والذات الثقافية إذ إنها تجمع بين الانتماءات المختلفة من الاعراق والاديان وغيرها في هوية واحدة جامعة وهي الهوية الوطنية ، ومن ثم تفاقمت أزمة الهوية بعد الاحتلال الامريكي للعراق وما تبعها من حرب أهلية

واقتتال داخلي ولعل من ابرزها تمثل في احتلال مدينة الموصل في ١٠/٦/٢٠١٤ من قبل تنظيم (داعش الارهابي) وسيطرتها على أغلب مدن محافظات نينوى وصلاح الدين والأنبار وبعض من محافظة كركوك ومحافظة ديالى، مما أدى ذلك الاحتلال إلى نتائج مدمرة للسكان المدنيين، ونزوح العديد من العوائل بسبب القتال وحالات من الرعب والجرائم التي عاشها سكان هذه المناطق فقد نزح الكثير منهم إلى مناطق آمنة متمثلة في كردستان والمحافظات الأخرى مما تسبب بكارثة إنسانية ليس لها مثيل فتسببت أزمة النزوح واحتلال (داعش الارهابي) تمزيق الروابط الاجتماعية والثقافية التي كانت تجمعهم وبروز عدم الثقة فيما بينهم وغيرها من الممارسات المجرمة لتهميش الهوية العراقية وغيابها وخاصة الممارسات مع أبناء الاقليات الدينية والعربية من المسيحيين واليزيديين والتركمان والشبك والجرائم ضد الإنسانية وهدم دور العبادة و الشواخص التاريخية والثقافية ، وظل ذلك التهديد والانتهاكات مستمر حتى انتهاء (داعش الارهابي) في العراق بعد القتال الذي دام لأكثر من ثلاث سنوات والاعلان عن انتهاء الحرب عليه من قبل رئيس الوزراء العراقي آنذاك الدكتور حيدر العبادي في ٩ /١٢/٢٠١٧ (١١)

الازمات السياسية وأثرها على الأمن الاجتماعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

ب: ازمة الشرعية

بروز ازمة الشرعية بعد ٢٠٠٣ واضحة اذ ان دستورية السلطة في العراق مازالت محكومة بسياسة التوافق بين مختلف الأطراف والكتل السياسية وإرجاء عدد من المشكلات الجوهرية والمصيرية المتعلقة بالدستور الدائم مثل شكل الدولة والعلاقة بين الدين والدولة وطبيعة النظام السياسي وهوية العراق وتوزيع الثروات وغيرها، الى المستقبل غير المنظور ، ومن ثم يستلزم اعادة التشاور والتوافق بشأن المسائل العالقة اكثر من مرة ، ومن جهة أخرى فان تردي الوضع الامني والاقتصادي والاجتماعي، وضعف الخدمات العامة وتفشي الفساد المالي والإداري وانتشار البطالة، جعل النظام السياسي يواجه الكثير من الازمات ، لكنه يسعى دائما الى سمة الفاعلية في ادائه لوظائفه واستقراره وديمومته من اجل دعم برامج التنمية السياسية . فضلا عن افراز واقرار التشكيل الوطني على أساس البنى التقليدية مثل البنى الطائفية والعرقية والعائلية، افقدها شرعية التمثيل الطبيعي والموضوعي للشعب العراقي الذي تستطيع من خلاله ممارسة دورها البنوي انطلاقاً من وحدتها مع مجتمعتها . اي ان محنة الشرعية ظاهرة سياسية تاريخية ملازمة للنظام السياسي في العراق إذ لم تتم حالياً إعادة بناء الدولة على وفق منطق الدولة - الأمة ، بقدر ما هي خاضعة لنزعة تشكيل دولة الطوائف ، ان احد

الحلول اللازمة لحل أزمة الشرعية هو قيام الديمقراطية الدستورية في العراق ، من خلال المساواة السياسية بين المواطنين عبر مبادئ مهمين هما المساواة والمواطنة ، والتوصل إلى صيغة دستور ديمقراطي، والدستور الديمقراطي ليس منحة من احد، ولا يجوز الرجوع عنه أو تعديله الا وفق أحكامه (١٢)

ج : ازمة المشاركة (المساهمة)

ازمة المشاركة من اكبر الازمات التي تواجهها السلطة في العراق ورغم الكثير من الاصلاحات واستجابات القوى الحاكمة في السلطة تبقى المشكلة عالقة ، إن انعدام مبدأ المشاركة السياسية، وغياب قنوات الاتصال السياسي بين الحاكم والمحكومين والذي يعد عنصراً مهماً في تحديد أداء السلطة والنظام السياسي؛ لذلك تسعى الأنظمة السياسية إلى استخدامه لتحقيق الأهداف المنشودة من خلال الحملات الانتخابية، أو في المناسبات، وكل ذلك يؤدي إلى بروز أزمة المشاركة في جميع الدول؛ لذلك فإن أزمة المشاركة من بين أبرز الأزمات التي تواجه عملية التنمية السياسية، فهي تلك الأزمة الناتجة عن التزايد المستمر في عدد الراغبين في المشاركة السياسية ورسم السياسات العامة وصنع القرارات نتيجة العملية التعبئة الاجتماعية وعدم تمكنهم أيضاً من الإسهام في الحياة السياسية، مما زاد من تقاوم أزمة المشاركة وزيادة مخاوف المواطنين وأن ظهور أزمة

الازمات السياسية وأثرها على الأمن الاجتماعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

المشاركة جاءت نتيجة لشعور أفراد المجتمع بأن الواقع السياسي العراقي الجديد لم يحل مشاكلهم، وأن النخب السياسية منشغلة في الصراع على السلطة ومكاسبها، وهي بعيدة عن هموم الناس وأهدافهم وكل ذلك أدى إلى عزوف الأفراد عن المشاركة السياسية، وبذلك امتناع المواطنين من التعبير عن رأيهم الحقيقي واختيار من يمثلهم في السلطة؛ مما كان له أثر سلبي في خلق حالة عدم الاستقرار السياسي، بالرغم من حماسة الناخبين تجاه المشاركة السياسية في العمليات الانتخابية في مرحلة ما بعد ٢٠٠٣ واستمرار الاندفاع نحو المشاركة بنسب متفاوتة إذ سجلت انتخابات عام ٢٠٠٥ مشاركة بنسبة ٧٩%، و ٦٢,٤% عام ٢٠١٠، إلا أنها تراجعت تلك النسب في انتخابات عام ٢٠١٨ فقد بلغت نسبة المشاركة حسب المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ٤٤% لذلك كانت نسبة الإقبال ضعيفة جداً مقارنة بالانتخابات التي سبقتها، إذ ظهرت مقاطعة واسعة للعملية السياسية، وقرر الكثير من العراقيين عدم المشاركة في الانتخابات، تمثل ذلك في العزوف عن المشاركة بالانتخابات بسبب بروز عدم الثقة لدى الناخب ويتضح مما سبق أن أزمة المشاركة في العراق تكمن في الوضع الأمني الذي يقف عائقاً أمام المشاركة السياسية، مما يخلق تدنياً في مستوى نسبة المشاركة ولاسيما بعد أحداث (داعش الارهابي)، فإن المجتمع العراقي يعيش في جو

قائم على ولاءات متعددة، وأن الفرد العراقي يعيش في حالة من التخوف وعدم الثقة من القوى السياسية التي تسيطر على الساحة العراقية بسبب ولاء تهمة الضيقة، وأيضاً بسبب أن أغلب تلك القوى السياسية لديها برامج محددة وضيقة والمعلن عنها تستهدف تحسين الوضع الأمني والاقتصادي إلا أنها متفاوتة في تطبيقها وعلى الرغم من ذلك تفوز في الانتخابات (١٣) . وهناك ازمات اخرى ظهرت في العراق بعد العام ٢٠٠٣ ولكنها اقل حدة من سابقتها ومنها أزمة الاندماج والتوزيع والتغلغل ، ان العراق يعاني من أزمة الاندماج والتكامل الوطني، وذلك لأسباب عديدة التي تعرقل مسيرة الدولة نحو تحقيق الوحدة والتكامل والاندماج وخاصة بعد أحداث (داعش الارهابي) وما آلت إليه الأوضاع، وما تلاها استفتاء اقليم كردستان جعلت المجتمع العراقي يعاني من التشتت التي أدت إلى الهشاشة في الجوانب الاجتماعية مما جعله أمام حالة أشبه بالفوضى وتأثر قيمه وبنيته الاجتماعية بمختلف أشكالها إلى الضعف والتفكك، وعدم تحقيق الاندماج الاجتماعي ولكن بالرغم من ذلك هناك أدوار يقوم بها أشخاص ذو مكانة في المجتمع والدولة ومؤسسات المجتمع المدني لتوسيع فقرة الحوار والتسامح والتعايش السلمي بين جميع مكونات الشعب العراقي ومنها دور السيد السيستاني دام ضله الوارث حيث دعى للتسامح والتعايش السلمي مرات عديدة

الازمات السياسية وأثرها على الأمن الاجتماعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

حفاظا على اللحمة الوطنية ، وكذلك ازمة **التغلغل** ، تنجم ازمة التغلغل عن عجز النظام السياسي ومؤسساته واجهزته عن تجسيد الارادة المجتمعية والتعبير عنها ، مما يؤدي الى عجزه عن ممارسة ادواره على كامل الامتداد الجغرافي للوحدة السياسية افقيا ، أو في كامل مستويات البنية المجتمعية عموديا. فيجب على النظام السياسي ان يكون قادرا على الوصول حتى الى مستوى القرية، وان يمس حياة الناس اليومية، ويرجع سبب ازمة التغلغل التي تصيب النظام السياسي العراقي المعاصر الى هشاشة الوضع الأمني في العراق الناتج عن ضعف تدريب القوات الأمنية للجيش والشرطة ووجود عناصر فاسدة متسللة اليها . (١٤)

تتمثل أزمة التغلغل في العراق بضعف الدولة العراقية في إرساء دور مؤسساتها الإدارية والوظيفية لتقديم خدماتها إلى أفراد المجتمع، وعدم القيام بإصلاحات، وإنجازات عبر تلك المؤسسات مما يمكن المواطنين من الاستفادة من المشاريع التي تقدمها الدولة التي تعد من أهم وأخطر الأزمات التي تؤثر على الدولة وتحدث عندما يعجز النظام السياسي في الوجود في جميع مناطق الدولة والاحتكاك بجميع المواطنين في حياتهم اليومية، ويأتي ذلك لعدة أسباب منها التعدد الاثني والطائفي، فضلاً عن الأسباب الجغرافية التي تتعلق بتضاريس الدولة فضلاً عن المحددات الطبيعية، ولا شك بأن

الواقع العراقي يؤثر عليه بحالة من التراجع في العلاقة بين الفرد والدولة فهناك ضعف في المؤسسات ذات طبيعة تركيبية ووظيفية مرئية ومنسجمة قادرة على تقديم خدمات تلبي حاجات اجتماعية وإنسانية عامة، وقد أسهم ذلك في حدوث أزمة التغلغل الأمنية التي مهدت إلى احتلال تنظيم (داعش الإرهابي) محافظات عراقية وتغلغل بها لعدة سنوات إذ تجلت أزمة التغلغل هنا في عدم استطاعة الحكومة المركزية فرض سيطرتها وتقديم خدماتها لتلك المناطق ولعدة سنوات إلا أنها في النهاية وبعد حربها على الارهاب استطاعت تحرير هذه المناطق بسواعد ابطال القوات الأمنية والحشد الشعبي والإعلان أن كافة المناطق في العراق محررة من ايدي عصابات داعش الإرهابية ونتيجة لما تقدم اتخذت أزمة التغلغل مدى يصعب التنبؤ بما ستؤول اليه مستقبلا في العراق ، وهناك ازمة **التوزيع** يعاني العراق من مشكلة صراع سياسي داخلي بهدف السيطرة على الوزارات السيادية، ولاسيما وزارة النفط إذ تتعلق أزمة التوزيع في العراق بتوزيع الثروات والموارد على كافة المواطنين في جميع أنحاء العراق، وتوزيع الدخل يعاني من أزمة التوزيع، وذلك لأسباب عديدة منها عدم التوزيع العادل للثروات والواردات بين جميع أفراد المجتمع. إذ إن هنالك فوارق طبقية بين مكوناته، مما انعكس سلباً على حياة المواطنين، وأدى ذلك إلى تفشي البطالة وازدياد

الازمات السياسية وأثرها على الامن الاجتماعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

أعداد العاطلين عن العمل من الخريجين وغيرهم من أصحاب المهن وان التعيين في دوائر الدولة أصبح ليس على اساس الكفاءة وانما على المحسوبية، كذلك تفشي ظاهرة الفساد في مؤسسات الدولة ولحل أزمة التوزيع يجب على الدولة الوصول إلى أبعد نقطة في إقليم الدولة وتقديم ما يمكن تقديمه من منافع وخدمات تسهم في بناء جسور الثقة بين الحاكم والمحكومين وحل تلك الإشكالات جميعها وتمتين الروابط بينهما بالتالي يؤيد ذلك دعم البرامج التنموية في البلد. (١٥)

هذه الازمات ادت الى تردي الواقع الامني والسياسي في العراق والى ظهور النزاعات الدينية والعرقية والطائفية داخل المجتمع العراقي، مما ادى الى عدم استقرار واقع الانسان العراقي، اذ تراجعت لديه فكرة المواطنة وترسخت في منهجة الهوية الضيقة وهو ما انعكس في سلوكه واداءه السياسي ، اذ أصبح الاستقصاب الطائفي والعرضي واضحاً ، بحكم سياسات التفكيك التي مارستها سلطات الاحتلال الامريكي للبيئة الاجتماعية العراقية وقد باتت تهددها صراعات طائفية وعرقية ان مثل هذه الصراعات قد تتدرج بنزاعات داخلية عراقية التي يبدو ان اطرافاً محلية واقليمية ودولية هي من تغذيها بقوة وفق حساباته الخاصة " وان تنامي ظاهرة العنف والارهاب وتطور تداعياتها وانعكاساتها على العراق بشكل خاص وما الت اليه اوضاع العراق

السياسية وما اصاب المجتمع العراقي بعد دخول عصابات داعش الارهابية وتطور الفكر العنيف الى ممارسات وسلوك مستغلاً الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية غير المستقرة والتي شكلت بيئة خصبة لنمو تلك الافكار المتطرفة والممارسات ذات الانعكاسات السلبية على واقع العراق الحضاري والاجتماعي (١٦)

المحور الثالث : المحددات الامن الاجتماعي ووسائل المعالجة

ان الامن الاجتماعي مهم واساسي لأي مجتمع ويقع ضمن الامن الوطني (القومي) الا انه يرتبط بالعوامل الداخلية المؤثرة على المجتمع ،وان القصد بالامن الاجتماعي تحقيق الاستقرار والعدالة الاجتماعية لجميع افراد المجتمع وفي كافة المستويات الاقتصادية والثقافية والسياسية وهناك مجموعة من المحددات الامن الاجتماعي في العراق اهمها :

١- الفقر: يعتبر من أبرز المشكلات الاجتماعية والاقتصادية حيث يؤدي الحرمان والعوز إلى بروز حالات الجنوح التي تدفع أصحابها إلى السرقة والانتقام وتشكل بيئات الفقر مناخاً مناسباً للانحراف الاجتماعي الذي يهدد قيم المجتمع ويبث الخوف والقلق . وبخاصة لدى الأطفال الذين يحرمون من مقومات الحياة من المأوى والرعاية والتعليم حيث تظهر حالات التشرد والعدوان مما يشكل إخلال في توازن البنية الاجتماعية ودافعاً إلى العنف

الازمات السياسية وأثرها على الامن الاجتماعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

والتدمير ، وكل البيانات والاحصائيات لوزارة التخطيط تشير الى ارتفاع نسبة الفقر في العراق حيث كان ٢٣% في عام ٢٠٠٨ ، ارتفع الى ٤٤% في عام ٢٠١٨ ، وهذا يشكل عقبة امام الامن الاجتماعي في العراق^(١٧)

بعد عام ٢٠٠٣ لم تستطع اي من الحكومات التي وصلت الى السلطة ، ان تتناول الفقر كظاهرة ذات ابعاد اجتماعية اقتصادية سياسية تاريخية ، وان تستوعب تلك الحكومات ، حقوق الإنسان كما وردت في ميثاق الأمم المتحدة والتي تنص على أن التنمية ومكافحة الفقر حقا من حقوق الإنسان غير قابلة للتصرف ، فأتجه مسار القوى السياسية الى التصارع الحاد والمزمن على السلطة لجني المكاسب الشخصية والفئوية ، وتفهمت الوطنية ومحركها المجتمع المدني بأجنداته الليبرالية والإصلاحية ، فوضعت العلاج للفقر من باب الإحسان والثواب والدليل صرف الإعانات الشهرية كراعية اجتماعية بمبالغ لا تتجاوز (٥٠) دولار^(١٨)

٢- المخدرات : المخدرات ظاهرة خطيرة تعطل القدرات البشرية وتبدد فرص النمو والرفاه الاقتصادي اذ غدت هذه الظاهرة ذات ابعاد اجتماعية واقتصادية وسياسية ومن المؤكد ان المخدرات تعد من المشكلات الخطيرة التي تواجه مجتمعنا حيث اخذت تنتشر بين جميع الفئات

العمرية وخاصة فئة الشباب وهي من الظواهر الخطيرة على كل المجتمعات في الدول لاسيما العربية ومنها العراق ويمكن وضعها ضمن خطط استهداف العرب من قبل جهات اجنبية فضلا عن استنزاف ثروات الامة بدأت المخاوف على النشء من هذه الافة خاصة بأنها افة خطيرة وانتشارها خطر كبير يهدد بنية الدولة الامنية والاقتصادية والصحية والاجتماعية . تتزايد ظاهرة تعاطي المخدرات والاتجار بها في العراق بشكل مقلق مما يهدد الأمن المجتمعي ويترك أثراً سلبياً على مستقبل الأجيال الشابة وأمام هذا التحدي المتنامي تسعى المؤسسات الحكومية والمدنية إلى تكثيف جهودها لمحاربة المخدرات، وسط دعوات لتوحيد التعاون الإقليمي والدولي للحد من انتشار المخدرات وحماية المجتمع العراقي من تداعياتها الوخيمة. وبرغم مما حققته الحكومات العراقية من نتائج في مكافحة آفة المخدرات لكن هذا الملف تجاوز أن يكون ظاهرة وتعدى إلى تجارة تدر أموالاً طائلة ومحمية سياسياً ما دفع لتوسع تعاملاتها لاسيما أن المخدرات كفيلة بتفكيك الأسرة وبالتالي تدمر أي مجتمع بالكامل^(١٩) والجدول رقم ١ يوضح النسبة المئوية لحجم الجريمة وكيف توسعت وانتشرت في العراق .

الازمات السياسية وأثرها على الأمن الاجتماعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

جدول (١) حجم جرائم المخدرات في العراق ونسبتها المئوية للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢١)

ت	العام	عدد الجرائم	النسبة %
١	٢٠٠٤	٥٢	٠,١
٢	٢٠٠٥	٧٤	٠,٢
٣	٢٠٠٦	٢١٣	٠,٥
٤	٢٠٠٧	٤٦٦	١
٥	٢٠٠٨	٤٠١	٠,٩
٦	٢٠٠٩	١١٢	٠,٢
٧	٢٠١٠	١٠٥	٠,٢
٨	٢٠١١	٥٧٦	١,٢
٩	٢٠١٢	٨٤٣	١,٨
١٠	٢٠١٣	١٣٧٨	٣
١١	٢٠١٤	١٣٥٥	٣
١٢	٢٠١٥	١٩٨٧	٤,٥
١٣	٢٠١٦	١٦٥٤	٣,٥
١٤	٢٠١٧	٣٤٥٥	٧,٥
١٥	٢٠١٨	٥٣٦٠	١١,٦
١٦	٢٠١٩	٥٩٩٦	١٣
١٧	٢٠٢٠	٧٩١٦	١٧
١٨	٢٠٢١	١٤٢٦٢	٣١
	المجموع	٤٦٢٠٥	١٠٠

المصدر : ماهر حيدر نعيم ، الأبعاد الجيوبولتيكية لجرائم المخدرات وتأثيرها في الأمن الإنساني العراقي ، اطروحة دكتورا ، كلية التربية للعلوم الانسانية ،جامعة المثنى ، ٢٠٢٣ ، ص ٤٨ .

مؤسساتها ، مما أدخلها وسيدخلها مستقبلاً
بصراعات جيوبولتيكية داخلية وخارجية ، متمثلة

فإن معدلات نمو جرائم المخدرات في العراق
تعيش حالة نمو كبيرة ومستمرة في الازدياد ، وإن
هذا الوضع انعكس برمته على قوة الدولة وعمل

الازمات السياسية وأثرها على الامن الاجتماعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

بالمواجهات المباشرة وغير المباشرة مع عصابات المخدرات التي تعمل من داخل الحدود وخارجه .
٣- البطالة : من تحديات الامن الاجتماعي ، مشكلة يعاني منها المجتمع العراقي والقت بضلالها على الشباب ، تقود البطالة في واقعها إلى آثار سلبية خطيرة على المجتمع واستقراره وتهدد الاستقرار الاقتصادي والسلام الاجتماعي إذا لم يتم معالجتها ، حيث تظهر تلك الآثار على شكل أمراض اجتماعية ونفسية خطيرة للتحويل مع الزمن إلى انحرافات أخلاقية وسلوك إجرامي يصعب معالجته ومع أن العراق يمتلك موارد طبيعية وبشرية هائلة ومستقبل رئيسي للعمالة العربية التي زادت عن مليون عامل خلال عقد السبعينات إلا إن المتغيرات الخارجية كالحروب والحصار الاقتصادي حولت الاقتصاد العراقي إلى اقتصاد هش ومتداعي وغير مولد الفرص العمل ، فكان من نتائجه تولد ويزور مشكلة البطالة منذ بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي والتي تفاقت ما بعد عام ٢٠٠٣ وما نتج عنها من آثار خطيرة على امن المجتمع في العراق (٢٠)

إن من الاسباب الهيكلية للبطالة في العراق نمط النمو الاقتصادي المتجه نحو استغلال النفط خصائص قوة العمل التي ترتفع ضمنها نسبة الشباب في الوقت الذي يفتقرون فيه الى التدريب اللازم لتلبية احتياجات سوق العمل، في

حين يمتاز هذا السوق بالاعتماد شبه التام على القطاع العام العاجز عن خلق فرص العمل، كما ان الحروب التي مر بها البلد مع سنوات الحظر الاقتصادي وما تلاه بعد عام ٢٠٠٣ من حروب طائفية ليلعب الارهاب دوراً بارزاً في ذلك وتدني مستوى خدمات الطاقة من كهرباء - وقود ومياه والخدمات الصحية، والخدمات الاجتماعية كلها اسباب ادت الى ارتفاع مستوى البطالة وبفئات عمرية تتراوح بين سن ١٥ - ٤٠ سنة لقد ادت زيادة حجم السكان وتخلي الدولة عن الالتزام بتعيين الخرجين وتشجيع القطاع الحكومي وعزل القطاع الخاص وسوء التخطيط التعليمي والتدني في ربط المؤسسات التعليمية بسوق العمل لينتج عدم وجود قدرة استيعابهم في القطاع الخاص، فتظهر مشكلة جديدة وهي هدر طاقات العنصر البشري العاطل عن العمل بطالة، في حين يمكن أن توظف هذه الطاقات في المجالات اخرى مثل الجريمة والتطرف واعمال العنف (٢١) لقد شكلت البطالة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ تحدياً وهاجساً للدولة بعد تفاقم معدلاتها وتعدد اسبابها ، اذ تداخلت تراكمات تركة الماضي مع ظروف الحاضر في رفع معدل البطالة الذي بلغ ٢٨,١% في عام ٢٠٠٣ . ويبين الجدول رقم (٢) نسبة البطالة في العراق من ٢٠٠٣ ولغاية ٢٠١٩

الازمات السياسية وأثرها على الامن الاجتماعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

جدول رقم (١) نسبة البطالة في العراق من عام ٢٠٠٣ ولغاية ٢٠١٩

السنة	نسبة البطالة	السنة	نسبة البطالة
٢٠٠٣	٢٨ %	٢٠١٢	١١ %
٢٠٠٤	٢٦ %	٢٠١٣	١٢ %
٢٠٠٥	١٧ %	٢٠١٤	١٠ %
٢٠٠٦	١٧ %	٢٠١٥	١٠ %
٢٠٠٧	١١ %	٢٠١٦	١٠ %
٢٠٠٨	١٩ %	٢٠١٧	١٢ %
٢٠٠٩	—	٢٠١٨	٢٢ %
٢٠١٠	١٥ %	٢٠١٩	٢٢ %
٢٠١١	٨ %		

من عمل الباحث بالاعتماد على ورقاء محمد رحيم ، الامن المجتمعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، ٢٠٢٢ مجلة مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد ، ص ١٥)

الى شراء السلاح للدفاع عن النفس ، ومع تواجد السلاح في العراق بكثرة بسبب الحروب السابقة وانهيار الجيش العراقي لأكثر من مرة خلال العقد الماضي فان السلاح اصبح سلعة تباع وتشتري على الارصفة ومنصات التواصل الاجتماعي ، واليوم لا يخلو منزل من منازل المواطنين من قطعة او قطعتين من الأسلحة ، وهو ما يمثل مشكلة خطيرة على الأمن المجتمعي ^(٢٤) ولعل أبرز مظاهر المشهد الاجتماعي في العراق بعد الاحتلال حالة العجز البيوي والتوالد المتواصل للمشكلات، وإثارة العوامل الكامنة في البنية الاجتماعية لحساب

وتتطوي البطالة على بذور عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي ومصدر خطورتها هو تزايد عدد القادرين على العمل والباحثين عنه من دون جدوى ، فتثير الشعور بالإحباط لديهم وتترتب عليها عواقب سياسية واجتماعية واقتصادية سلبية ^(٢٢)

٤ - الوضع الأمني : تعد مشكلة الوضع الأمني من التحديات الكبرى التي تواجه الأمن الاجتماعي في العراق أذ يعكس استقرار الوضع الأمني على استقرار كل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ^(٢٣) ان انهيار الواقع الامني في العراق دفع شرائح واسعة من المجتمع

الازمات السياسية وأثرها على الأمن الاجتماعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

الولاءات الفرعية (ما قبل الدولة)، وعلى حساب قيم المواطنة شكلت جميعها تهديداً لفرص الاندماج الاجتماعي ومن ثم تدهور المنظومات القيمية وتضرر النسيج الاجتماعي^(٢٥)

: وسائل معالجة الازمات التي تعصف بالمجتمع
هناك وسائل متعددة للحد من الازمات التي تعصف بالمجتمع العراقي وهي: الحلول السياسية، تطبيق الديمقراطية التوافقية الصحيحة والغاء مبدأ المحاصصة وتوسيع المشاركة السياسية (الشعبية) وتطبيق العدالة الانتقالية والقضاء على الفساد بكل أشكاله وتحقيق الاستقرار السياسي، . قيام الجهات السياسية الرسمية المتمثلة بالرئاسات الثلاث البرلمان، مجلس الرئاسة الوزراء) في توجيه وإدارة عملية التعايش السلمي داخل المجتمع العراقي ووضع الخطط اللازمة لتجذير التعايش السلمي الحقيقي في العراق، ويكون الدستور هنا عاملاً من عوامل تعزيز الوحدة الوطنية والتعايش السلمي والوئام الوطني ويكون إحلال التعايش من طريق حظر كل كيان أو نهج يتبنى العنصرية أو الارهاب أو التكفير أو التطهير العرقي أو الطائفي أو يحرض أو يمهد أو يمجّد أو يروج أو يبرر له، والتأكيد على فرض هيبة الدولة و الاستقلال الحقيقي للسلطة القضائية والحيادية في تنفيذ القوانين والتزام الاجهزة الأمنية على حب الوطن والدفاع عنه وخضوع افراد المجتمع

جميعاً للدستور والقوانين الوطنية، وحصر السلاح بيد الدولة والقوات الأمنية (الدفاع الداخلية)، وإلغاء مظاهر التسلح والتخلص من الديمقراطية التوافقية وتنظيم العملية السياسية وفق نظام التكنوقراط وفصل السلطات، فضلاً عن ذلك بناء المؤسسات السياسية الفاعلة التي تتمكن بدورها من تحقيق مطالب الجماعات دون اللجوء للعنف وكذلك التماثل والانسجام الثقافي بين النخب السياسية والاجتماعية^(٢٦)

ومن الوسائل والحلول الاجتماعية والثقافية تحقيق الوحدة الوطنية ودعم قيم المواطنة وتفعيل مشروع المصالحة الوطنية وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني وتحقيق الاندماج والتكامل الوطني والحد من الفقر والقضاء على البطالة، وتعزيز دور التنشئة الاجتماعية والسياسية في تعزيز الثقافة السياسية والوعي السياسي وتعزيز برامج محو الأمية والقضاء على التخلف^(٢٧)

بناء الثقة: والتي تعد أزمة حقيقية بين المكونات العراقية، وتتطلب الثقة قبول الآخر وإقامة علاقة جديدة معه بعيداً عن التقييمات المسبقة، والعلاقات صفيرية من الناحية السياسية والاجتماعية والأمنية التي تتجسد عبر الممارسة السياسية اليومية، ناهيك عن إشراك المكونات بصناعة القرار وإدارة الدولة في المدن العراقية، خاصة التي عانت ولا تزال تعاني الإقصاء والتهميش والكيل بمكيالين في تعاملات الحكومة

الازمات السياسية وأثرها على الأمن الاجتماعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

العراقية معها وإشراكها في إدارة الملف الأمني. (٢٨)

وسائل الاتصال الحديثة: مهمة في تثقيف المجتمع ورفعده بالقيم والمبادئ الوطنية، فالإنترنت والقنوات الفضائية، ومحطات الاذاعة والهاتف النقال، بإمكان الدول ان توظفها لصالح تنشئة وتوعية الافراد والتأثير الايجابي على تصرفاتهم. "وممكن في العراق ان يستخدم كل وسائل الاتصال في سبيل نشر الثقافة والوعي الوطني وتهئية المجتمع لإنتاج نخب سياسية وثقافية ودينية واعية . ففي المجال السياسي ما النخب السياسية الا مخرجات لثقافة المجتمع ووعيه، وبالتالي فلا بد من حث المجتمع وتوجيهه كي ينتج افراد صالحين يديرون السلطة السياسية وهؤلاء لا يمكن ان نجدهم الا اذا انتخب المواطن على اساس الكفاءة والخبرة وليس على اساس الهويات الفرعية : الدينية والمذهبية والقومية . وبذلك فأن اول عملية أو لنقل اول درس تعليمي ينبغي ان يصب في تثقيف الناخب للاختيار الاصح من بين عشرات المرشحين الذين ينادون بأهداف وبرامج مختلفة " . اذا تحقق ذلك فسيضمن العراق وجود قادة فاعلين ونزيهين وقادرين على قيادة البلاد نحو الافضل (٢٩)

الاعتراف بالحقوق والحريات الفردية : وهو الهدف الأساس من قيام الدولة القانونية، لأن نظام الدولة القانونية يهدف إلى حماية الأفراد

من تعسف السلطات العامة واعتدائها على حقوقهم وهو وجد لضمان تمتع الأفراد بحرياتهم العامة وحقوقهم الفردية ، وحدة النظام القانوني المقرر في الدولة، هو ما يُطلق عليه مبدأ الشرعية أو مبدأ سيادة حكم القانون، أي خضوع الإدارة للقوانين المعمول بها ويعتبر خضوع الإدارة في نشاطها للقانون تطبيقاً لمبدأ الشرعية، وعنصراً من عناصر الدولة القانونية، ويترتب على مبدأ الشرعية سيادة حكم القانون، وسيطرته، وخضوع الحكام والمحكومين له على السواء. (٣٠)

تقوية المؤسسة الأمنية وإعادة تنظيم وتأهيل الجيش وقوات الشرطة المحلية وفق أسس وطنية ومهنية تحفظ حقوق المواطن العراقي وتصور من كرامته وأمنه وحياته بعيداً عن الأسس الطائفية أو العرقية التي أضرت بالمستوى الأمني للمجتمع العراقي واصبغته بالطابع المتدني والمتراجع ، وتفعيل دورها لحماية مكتسبات العملية السياسية والديمقراطية . مواجهة التدخلات الخارجية بشقيها الإقليمية والدولية غير الجيدة ، لان ما يحصل في العراق من أعمال إرهابية وعنف له أجداته الخارجية التي دمرت الاستقرار الداخلي للمجتمع العراقي ، إذ لابد من احترام الشؤون الداخلية للعراق وعدم التدخل إلا فيما تحدده الاتفاقيات الموقعة بين العراق وغيره من الدول في مجالات الاقتصاد أو الصناعة والزراعة وغيرها من المجالات . (٣١)

الازمات السياسية وأثرها على الامن الاجتماعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

الهوامش:

- ١- استبرق فاضل الشمري و هند جمعة علي. التطور التقني وأثره في الامن الوطني في العراق بعد عام ٢٠٠٣ دراسة حالة وسائل التواصل الاجتماعي. بحث منشور في مجلة كلية القانون والعلوم السياسية في الجامعة العراقية ، العدد ٢٤ ، نيسان ٢٠٢٤ ، ص ٣٣٦ .
- ٢- احمد حسن عبدالله و صفاء كريم جواد ، الامن الاجتماعي ومقوماته دراسة نظرية تحليلية ، مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية ، مجلد ٣٠ ، العدد ٣ ، ٢٠٢٢ ، ص ٧.
- ٣- عدنان ياسين مصطفى ، اشكالية الامن الاجتماعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ مجلة حمورابي، السنة ٣ العدد العاشر ، تموز ٢٠١٤ ، ص ١٥٠ .
- ٤- احمد فاضل جاسم ، عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد ٢٠٠٣ دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية والافاق المستقبلية ، المجلة الدولية والسياسية ، العدد ٢٥ ، ٢٠١٤ ، ص ٤.
- ٥- مرتضى احمد خضر و بلال محمد، ازمات التنمية السياسية في العراق وسبل العلاج ، مجلة تكريت للعلوم السياسية ، مجلد ٣ ، عدد ٢٩ ، ٢٠٢٢ ، ص ٥١ .
- ٦- بدرية صالح عبد الله، محددات السلم المجتمعي في العراق بعد ٢٠٠٣ مجلة العلوم السياسية ، العدد ٨٦ ، كانون الاول ٢٠٢٤ ، ص ٨٦ .
- ٧- بدرية صالح عبد الله، محددات السلم المجتمعي في العراق بعد ٢٠٠٣ مصدر سابق ، ص ٨٨ - ٨٩ .
- ٨- بلخير نجية، السلم الاجتماعي في العراق بعد ٢٠٠٣ دراسة في التحديات وسبل المعالجة . مجلة المعيار ، مجلد ٢٥ ، العدد ٦١ ، ٢٠٢١ ، ص ٩٢٥ .
- ٩- عبد العظيم جبر حافظ، الثقافة السياسية والامن الوطني بعد عام ٢٠٠٣. قضايا سياسية ، العدد ٧٥ ، ٢٠٢٣ ، ص ٣٥-٣٦ .
- ١٠- حسين احمد دخيل، أثر عدم الاستقرار السياسي على مؤشرات التنمية البشرية في العراق بعد عام ٢٠٠٣. مجلة اهل البيت عليهم السلام ، العدد ١٨ ، ص ٢٢
- ١١- مرتضى احمد خضير وبلال محمد صابر ، ازمات التنمية السياسية في العراق وسبل العلاج بعد العام ٢٠٠٣ ، مصدر سابق ، ص ٣٠ - ٣١ .
- ١٢- كاظم علي مهدي، التنمية السياسية وازمات النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، مجلة دراسات دولية ، العدد ٥٦ ، ٢٠١٣ ، ص ١٣١-١٣٢ .
- ١٣- مرتضى احمد خضير وبلال محمد صابر ، ازمة التنمية السياسية في العراق وسبل العلاج بعد ٢٠٠٣ ، مصدر سابق ، ص ٣٥-٣٧
- ١٤- كاظم علي مهدي، التنمية السياسية وازمات النظام السياسي في العراق عام ٢٠٠٣ ، مصدر سابق ، ص ١٣٢
- ١٥- مرتضى احمد وبلال محمد صابر، ازمة التنمية السياسية في العراق وسبل العلاج بعد العام ٢٠٠٣ ، مصدر سابق ، ص ٣٧ - ٤٣
- ١٦- استبرق فاضل الشمري و هند جمعة علي ، التطور التقني وأثره في الامن الوطني في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، مصدر سابق ، ص ٣٤٠ - ٣٤١
- ١٧- فلاح حسن جواد وحمزة عباس حمد ، تحليل جغرافي سياسي لمحددات الامن الاجتماعي في العراق ما بعد ٢٠٠٣ . مجلة اوروك جامعة المثنى كلية التربية للعلوم الانسانية ، العدد ٣ ، المجلد ١٤ ، ٢٠٢١ ، ص ١٧٥٢ .

الازمات السياسية وأثرها على الأمن الاجتماعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

- ١٨- حسين احمد دخيل، اثر عدم الاستقرار السياسي على مؤشرات التنمية البشرية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ مصدر سابق، ص ٣٦
- ١٩- حامد الزبيدي. المخدرات في العراق خطر داهم يهدد مستقبل الشباب والمجتمع، <https://www.alhurra.com> ٢٠٢٤
- ٢٠- احمد فاضل جاسم، عدم الاستقرار المجتمعي في العراق مابعد ٢٠٠٣، مصدر سابق، ص ١١
- ٢١- فرزندق علي التميمي، التنمية السياسية وإزماتها في العراق بعد عام ٢٠٠٣، الطبعة ١، بيروت / لبنان، مركز الرافدين للحوار، ٢٠٢١، ص ٢٢٩
- ٢٢- ورقاء محمد رحيم، الأمن المجتمعي في العراق بعد العام ٢٠٠٣ مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العدد ١١، ٢٠٢٢، ص ١٥.
- ٢٣- فلاح حسن جواد، تحليل جغرافي سياسي لمحددات الأمن الاجتماعي في العراق ما بعد ٢٠٠٣، مصدر سابق، ص ١٧٥٤.
- ٢٤- مؤيد جبار حسن، تحديات الأمن الاجتماعي في العراق. حلقة نقاشية، ٢٠٢١، ص ١٠.
- ٢٥- عدنان ياسين مصطفى، اشكالية الأمن الاجتماعي في العراق بعد ٢٠٠٣، مصدر سابق، ص ١٥٢.
- ٢٦- بدرية صالح عبد، محددات السلم المجتمعي في العراق بعد ٢٠٠٣، مصدر سابق، ص .
- ٢٧- مرتضى احمد خضير و بلال محمد صابر، إزمات التنمية السياسية في العراق وسبل العلاج، مصدر سابق، ص ٥٣.
- ٢٨- بلخثير نجية، السلم الاجتماعي في العراق بعد ٢٠٠٣ دراسة في التحديات وسبل المعالجة، مصدر سابق، ص ٧.
- ٢٩- سعدي ابراهيم، عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، جامعة تكريت كلية العلوم السياسية ٢ (١)، ٢٠١٨، ص ٥١
- ٣٠- بلخثير نجية، السلم الاجتماعي في العراق بعد ٢٠٠٣ دراسة في التحديات وسبل المعالجة، مصدر سابق، ص ٩٢٩
- ٣١- احمد فاضل جاسم، عدم الاستقرار المجتمعي في العراق مابعد ٢٠٠٣ دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية...والافاق المستقبلية. مصدر سابق، ص ٢١.
- اولاً: الاستنتاجات :
- استمرار الازمات الاجتماعية في العراق والسياسية خاصة بسبب عزوف اغلب المواطنين للمشاركة في الانتخابات مما أدى الى تفاقم أزمة المشاركة.
 - وجود أزمة التوزيع أدى ذلك إلى حدوث خلل في توزيع الثروات والموارد الطبيعية على جميع افراد المجتمع مما تفاقم مشكلة الفقر في العراق.
 - انتشار المخدرات كقيلة بتفكيك الأسرة والمجتمع ويعرض الدولة الى صراعات جيوبولتيكية داخلية وخارجية .
 - ان الاختلالات التي يعاني منها النظام السياسي العراقي اختلالات بنيوية شاملة دستورية واقتصادية واجتماعية ولا تقتصر على جانب واحد .
 - الإخطار الأمنية هي الأكثر تأثيراً على الوضع الاقتصادي في المجتمع لأنها لا تشجع

الازمات السياسية وأثرها على الامن الاجتماعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

المراجع و المصادر:

اولاً : الكتب العربية

١-فرزدق علي التميمي، التنمية السياسية وازماتها في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، الطبعة ١، بيروت / لبنان، مركز الرافدين للحوار، ٢٠٢١ .

ثانياً : الحلقات النقاشية

١- مؤيد جبار حسن، تحديات الامن الاجتماعي في العراق. حلقة نقاشية ، ٢٠٢١.

ثالثاً مواقع الانترنت

١- حامد الزبيدي، المخدرات في العراق خطر داهم يهدد مستقبل الشباب والمجتمع،

<https://www.alhurra.com>

رابعاً: المجلات والدوريات

١- استبرق فاضل الشمري و هند جمعة علي. التطور التقني وأثره في الامن الوطني في العراق بعد عام ٢٠٠٣ دراسة حالة وسائل التواصل الاجتماعي. بحث منشور في مجلة كلية القانون والعلوم السياسية في الجامعة العراقية ، العدد ٢٤ ، نيسان ٢٠٢٤ .

٢- احمد حسن عبدالله و صفاء كريم جواد ، الامن الاجتماعي ومقوماته دراسة نظرية تحليلية ، مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية ، مجلد ٣٠ ، العدد ٣ ، ٢٠٢٢ .

٣- عدنان ياسين مصطفى ، اشكالية الامن الاجتماعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، مجلة حمورابي، السنة ٣ العدد العاشر ، تموز ٢٠١٤ .

٤- احمد فاضل جاسم ، عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد ٢٠٠٣ دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية والافاق المستقبلية ، المجلة الدولية والسياسية ، العدد ٢٥ ، ٢٠١٤ .

٥- مرتضى احمد خضر و بلال محمد. ازمات التنمية السياسية في العراق وسبل العلاج ، مجلة تكريت للعلوم السياسية ، مجلد ٣، عدد ٢٩ . ٢٠٢٢ .

على الاستثمار والإبداع والنمو وفتح آفاق جديدة نحو اقتصاد مزدهر في المجتمع.

• ازمة الهوية لها ابعاد تاريخية وثقافية ، التي يعاني منها العراق بسبب تعدد الأديان والاعراق والقوميات.

ثانياً المقترحات

- نشر ثقافة المواطنة وتحقيق الوحدة الوطنية والعمل على ترسيخ الاندماج الاجتماعي والتعايش السلمي .

- تحقيق العدل واحترام القانون والمساواة بين الجميع في الواجبات والمسؤوليات والحقوق .

- حصر السلاح بيد الدولة، وتعزيز وتفعيل دولة القانون لتبتعد وتنتحي الولاءات الفردية الطائفية .

- نبذ المحاصصة الطائفية ومكافحة الفساد وتوحيد الخطاب السياسي.

- تثقيف المجتمع ورفده بالقيم والمبادئ الوطنية، عن طريق الأنترنت والتقنيات الفضائية، ومحطات الاذاعة والهاتف النقال، توظيفها لصالح تنشئة وتوعية الافراد والمجتمع .

- مواجهة التدخلات الخارجية ، لان المشكلات السياسية العراقية التي اثرت على المجتمع والفرد لها أجنداث الخارجية التي دمرت الاستقرار الداخلي للمجتمع العراقي .

الازمات السياسية وأثرها على الامن الاجتماعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

- ٦- بدرية صالح عبد الله، محددات السلم المجتمعي في العراق بعد ٢٠٠٣، مجلة العلوم السياسية ، العدد ٨٦، كانون الاول ٢٠٢٤ .
- ٧- بلخثير نجية، السلم الاجتماعي في العراق بعد ٢٠٠٣ دراسة في التحديات وسبل المعالجة . مجلة المعيار ،مجلد ٢٥ ، العدد ٦١، ٢٠٢١.
- ٨- عبد العظيم جبر حافظ، الثقافة السياسية والامن الوطني بعد عام ٢٠٠٣ . قضايا سياسية ، العدد ٧٥ ، ٢٠٢٣ .
- ٩- حسين احمد دخيل، أثر عدم الاستقرار السياسي على مؤشرات التنمية البشرية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ . مجلة اهل البيت عليهم السلام ، العدد ١٨ .
- ١٠- كاظم علي مهدي، التنمية السياسية وازمات النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، مجلة دراسات دولية ،العدد ٥٦، ٢٠١٣.
- ١١- فلاح حسن جواد وحمزة عباس حمد ، تحليل جغرافي سياسي لمحددات الامن الاجتماعي في العراق ما بعد ٢٠٠٣ . مجلة اوروك جامعة المثنى كلية التربية للعلوم الانسانية ، العدد ٣ ، المجلد ١٤ ، ٢٠٢١.
- ١٢- ورقاء محمد رحيم، الامن المجتمعي في العراق بعد العام ٢٠٠٣ مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، العدد ١١، ٢٠٢٢.
- ١٣- سعدي ابراهيم، عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ،جامعة تكريت كلية العلوم السياسية ٢ (١)، ٢٠١٨ .